

إنّ التخطيط المحلي وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المحلية و التنبؤ بالمشاكل للإستعداد لمواجهتها ، حيث وعت الجزائر بهذه الخطوة ، فمر التخطيط التنموي في بلادنا بعدّة مراحل إلى غاية وضع أداة هامة للتنفيذ اللامركزي و هي المخططات البلدية و المخططات الولائية للتنمية المحلية لضمان حسن إختيار مادته و تنفيذه و متابعته .

إن موضوع التخطيط المحلي يدخل ضمن أولويات وإهتمامات السلطات المركزية و المحلية على حد سواء، قصد معالجة وتبادل احسن الخبرات و التجارب في سبيل النهوض بالمجتمعات المحلية ،على أساس أن التنمية الشاملة تنطلق من القاعدة إلى القمة و هذا ما يؤكد أن إشكالية التخطيط المحلي ،ومن ثم إشكالية التنمية المحلية دخلت دائرة العولمة منذ مدة .

كما أن الكثير من الباحثين والأكاديميين عبر العالم ،وفي شتى الإختصاصات الجغرافية والإقتصادية والإجتماعية ، أولوا إهتماما مستمرا لبحث إشكالية التنمية المحلية ،و أحيانا بإيعاز من المنظمات الأممية و الدولية .

فمن خلال فصول هذا البحث توصلنا التوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتخطيط والتنمية المحلية بصفة خاصة مروراً بأهم مراحل إعداد عملية التخطيط المحلي و تطبيق برامج التنمية المحلية بالجزائر ،في إطار مختلف المخططات التنموية و علاقتها باللامركزية على أن التنمية المحلية و اللامركزية وجهان لعملة واحدة .

ولتقريب الصورة أكثر عن هذا الموضوع، قمنا بدراسة إشكالية التخطيط المحلي من خلال تجربة ولاية المسيلة والتي يمكن إعتبارها عينة مطابقة لأغلب ولايات الوطن ما عدى الحواضر الكبرى المعروفة ،وفي نفس السياق تم التركيز على مدى فعالية برامج تمويل التنمية المحلية في الجزائر عامة و في ولاية المسيلة خاصة بواسطة ما يسمى بالبرامج البلدية للتنمية PCD ، و البرامج القطاعية الغير الممركزة PSD ، محولين إبراز أهم النقائص التنظيمية و البشرية التي تعاني منها عمليات تمويل الإستثمارات العمومية وبالتالي التنمية المحلية .

واخيرا ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية :

-إن التخطيط المحلي هو القدرة على الإستفادة من مصادر البيئة البشرية و المادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما و نوعا بما يعود على جميع أفراد المجتمع .

-إن التخطيط المحلي لا يتحقق بمفهومه العلمي و الشامل و بعده المحلي و الوطني، إلا من خلال مشاركة جميع العناصر الفاعلة في المجتمع، لما تنطوي عليه هذه المشاركة من أهمية في تعديل السلوك الإجتماعي للمواطنين في التنمية النابعة من الإحتياجات الحقيقية للسكان ،فيتحقق بالتالي الإلتواء الفعلي لدى المواطنين ،ويتم بناء علاقة تعاون وثيقة بينهم و بين السلطة المحلية متمثلة في البلدية و الولاية

-ويركز مفهوم التخطيط المحلي على عنصرين اساسين هما :

- المشاركة الجماعية للسكان في مشروع التنمية المحلية أي المشاركة المواطنين في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ،ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية .

توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الإعتماد على النفس والمشاركة .

-إن التخطيط المحلي يقوم على تجسيد مشاريع إنتاجية تؤدي إلى زيادة الدخل في المجتمع .
كذلك دعم المشاريع الإقتصادية القائمة على جهود ذاتية ،و إستثمار رؤوس الأموال لدى المواطنين
و المتمثلة في المدخرات في المشاريع ذات عائد مضمون .
وانطلاقا مما سبق فإن التخطيط المحلي ،يعمق مبدأ المشاركة في التنمية المحلية تحت مبدأ ديمقراطية التنمية المحلية
التي تتطلب تحقيقها تعبئة الجهود و الموارد المحلية المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد ،وبالتالي يكون هناك إرتباط
بين التخطيط المحلي و التنمية المحلية و التمويل المحلي، بحيث يوجد إرتباط قوي بين التنمية المحلية بأهدافها المختلفة
ومدى توفر الموارد المالية إذ تعتبر الموارد المالية بمنزلة مداخل تؤدي من خلال عملية التخطيط المحلي إلى إحداث المزيد
من التنمية المحلية، والتي تتحقق بفعل الإدارة المحلية بشقيها الشعبي أي المنتخبون ، والتنفيذيون أي الولاية و المديريات
القطاعية ، و الذي لن يحقق الكفاءة الفعالة إلا إذا حقق معدلات متزايدة من التنمية المحلية بعدالة و تفيد كل أفراد
المجتمع المحلي .
ولن تنجح عملية التخطيط المحلي بالصورة المطلوبة ،إلا إذا توفر التمويل المحلي الذي ينطوي على الموارد المالية
المحلية و تكون إعانة الحكومة في المجالات الإستراتيجية لتحقيق التوازنات الكبرى .
ويهدف التخطيط المحلي إلى الآتي :
-تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل ، الري ، الفلاحة و الكهرباء و الغاز.....حيث يعتبر تطوير هذه
القطاعات أساسا لعملية التنمية و تطوير المجتمع المحلي .
-زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين ،من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة
الفاعلة بزيادة حرص المواطنين ،على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها و إنجازها.
-إهتمام التخطيط المحلي للبرامج التنموية بكافة المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية .
-إن نتائج سياسات التنمية المحلية قائم على توفر القيادة المحلية الكفؤة و التخطيط السليم و على توفر الموارد المالية
الكافية .
-لا يمكن فصل سياسات التنمية المحلية عن السياسة العامة للدولة ،حيث أن تراكم عمليات التنمية المحلية يؤدي إلى
تنمية وطنية شاملة .
-إن إعداد و تنفيذ مخططات التنمية المحلية تمثل أكبر مسؤوليات الجماعات المحلية ،و أحسن المعايير لقياس كفاءة
المنتخبين المحليين وقدرتهم على التعامل مع الظروف المختلفة قد تواجه هذه المخططات .
-رغم الإستقلالية التي تتمتع بها الجماعات المحلية في الجزائر، إلا أننا تصادف العديد من صور التبعية المطلقة
للحكومة، الشيء الذي يقيد إختيارات المنتخبين و تقلص من صلاحياتهم داخل الإقليم ، وهذا يؤدي حتما إلى
تقليص دور الجماعات المحلية في دفع عجلة التنمية المحلية ،وتستغل الدولة هذه المركزية في الضغط على المسؤولين
المحليين من أجل تطبيق سياسات معينة .

-تعد المالية المحلية بمثابة حلقة الوصل بين القادة المحليين و المشاريع المزمع إنجازها، فلا أهمية لأي مشروع مهما كانت مردوديته و أثاره الايجابية المتوقعة دون توفر وسائل تمويله، ولا معنى لجهود القادة المحليين مهما كانت كفاءتهم إن غاب عنصر التمويل .

-يتميز نظام المالية المحلية في الجزائر بنوع من المركزية، حيث يعرف النظام الجبائي سيطرة كاملة سواء من القوانين وتطبيقها دون اشراك الجماعات المحلية في ذلك أو من خلال الظفر بمعظم المداخل الجبائية المحصلة .

- عملية التخطيط ليست سهلة و إنما هي عملية معقدة تتطلب تظافر جهود جميع الجهات من إدارات مركزية، جماعات محلية، وحتى المواطنين، فبعد التطرق إلى المفهوم العام للتخطيط المحلي تبين بأنه عملية تتحدد فيها جهود الأفراد المواطنين والسلطات المحلية إضافة إلى السلطات الحكومية، كما أن التخطيط المحلي أساس أو عنصر من عناصر ومقومات التنمية المحلية من أجل تجسيدها التي تتم وفقا للسياسة العامة التي ترسمها الدولة و التي تشمل كافة جوانب الحياة .

- التخطيط ليس مسألة توفير أغلفة مالية ضخمة، من أجل تجسيد البرامج التنموية، بقدر ما هو عملية تتطلب فعالية ومردودية عاليتين، فلنجاحه يتطلب إمكانيات مالية و بشرية تفوق قدرات الجماعات المحلية، كما تلعب المشاركة الشعبية دورا كبيرا في إنجاح سياسات التنمية المحلية من خلال مساهمة جميع الجهود، التي تبذل بهدف تحسين معيشتهم معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية و التطوعية، و بالتالي يمكن القول أن نجاح البرامج التنموية المحلية، تقوم على تحقيق التعاون الفعال بين الجهود المحلية و الجهود الحكومية و الجهود الشعبية، كل حسب قدرته وإختصاصاته.

- يمكن لولاية المسيلة أن تعرف قفزة نوعية من خلال التجسيد الفعال لبرامجها التنموية والإستغلال العقلاني لمواردها وإمكانياتها، بحكم موقع ولاية المسيلة و بحكم الإمكانيات الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والتاريخية المتوفرة في الولاية، فالولاية تعتبر من الولايات النموذجية التي يمكن أن تعرف تطورا سريعا خلال السنوات القادمة، خاصة و أن الدولة الجزائرية أصبحت تولي إهتماما بالغا للولايات التي سجلت تأخرا في معدلات التنمية نتيجة الأوضاع التي عاشتها الجزائر في السنوات الأخيرة وبالتالي يمكن أن تشهد هذه الولاية تطورا ملموسا، ومن أجل تحقيق ذلك وجب تظافر الجهود الحكومية و جهود الجماعات المحلية في الولاية و الجهود الشعبية .

ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بالوحدة المدروسة :

-عرفت ولاية المسيلة خلال المخطط الخماسي 2010-2014 قفزة نوعية في مسار التنمية المحلية حيث إستفادت الولاية من مخطط قطاعي ضخمة مضاف إليه مخططات مهمة لتنمية البلديات، وقد ساعد هذا التقدم على إعادة الإعتبار إلى قطاعات كانت قد عانت من الإهمال و التهميش، إضافة الى تلبية حاجات المواطنين من خلالها .

-رغم الإمكانيات الإقتصادية و البنى التحتية، التي تتوفر عليها ولاية المسيلة إلا أنها لاتزال تعاني من تخلف في العديد من المجالات خاصة الإجتماعية منها، حيث لاتزال الولاية تسجل عمجرا فادحا في المرافق الصحية و هذا ما زاد من معاناة المواطنين في الولاية .

-عرف تنفيذ كل من مخططات القطاعية للتنمية و المخططات البلدية للتنمية نوع من التأخر في الإنجاز الذي أثر سلبا على المواطنين بصفة خاصة وعلى مسار التنمية المحلية في الولاية بصفة عامة .

ولتجاوز هذه العوائق والصعوبات التي تواجه المخططات المحلية، يمكن تصور إستراتيجية جديدة لتجسيد مسار حقيقي لها، التي من خلالها تعمل على أن تجعل الجماعات المحلية ولاسيما البلدية بإعتبارها القاعدة الأساسية للامركزية ومطالبة بتلبية حاجيات مواطنيها و الإجابة على تطلعاتهم المستقبلية، بمثابة مؤسسات لها أهداف يجب أن تحققها بالكفاءة و الجودة المطلوبة وفي الآجال المحددة. ومنه يمكن أن تقوم هذه الإستراتيجية بتحديد المخطط المحلي على أن يكون ملائما بحيث يستطيع أن يتكفل بمجموع الاحتياجات المتعلقة بالتنمية المحلية و يتعلق الأمر ب :

— الوعي بالوضع المتأخر للإقليم المحلي و ضرورة التنمية المحلية.

- تجنيد الفاعلين حول مسألة التنمية المحلية من خلال القيام بدورات إعلامية، تحسيسية...، وغيرها (مثل لجان الأحياء).

- الإنضمام إلى مقارنة التنمية المحلية أي التفاوض و التشاور.

إضافة الى إعداد برنامج عمل و مسار التنمية المحلية حيث يتعلق الأمر بالاتفاق حول :

- التوجهات الكبرى للمخططات المحلية .

- كيفية تصور المخطط الخاص بالإقليم و المرجعيات المتعلقة بالأعمال المنتظرة.

مع - قيادة عمليات متناسقة حسب أهداف العملية

- تعريف و تحديد الآجال بصفة دقيقة

- متابعة تنفيذ المبادرات و تسيير المراحل تنفيذ المخطط المحلي

- و أخيرا تقييم الأعمال و النشاطات المنجزة

ولتفعيل هذه الإستراتيجية فهي تستوجب عوامل عديدة ،لإنجاح قيادة التنمية المحلية على مستوى الجماعات

المحلية : (1)

- خلق بيئة مؤسسية فعالة من خلال إعادة النظر في التطبيق الكامل للنصوص التي تدعم اللامركزية،

وجعل الجماعات المحلية تندمج في عقود التنمية (عقود النجاعة) ،من شأنها تقود المشاريع و النشاطات الإقتصادية ودعم البلديات ،من خلال منح سلطات أوسع للمجالس الشعبية المنتخبة.

- تكوين إدارات ومسيرين حقيقيين وأصحاب قرار على المستوى المحلي.
- تجنيد كل الطاقات والوسائل والموارد المالية المحلية .
- إشراك و تدعيم للفاعلين المحليين من مواطنين، مقاولين، جمعيات . الخ.
- تطوير أدوات الشراكة مثل المعاهدات البلدية.
- ضرورة مرافقة الديمقراطية المحلية لمسار التنمية المحلية.
- خلق قنوات اتصال فعالة و أكثر إتساعا بين المسؤولين المحليين و المواطنين ،حتى يتمكنوا من طرح مشاكلهم و إبداء آرائهم ،كما يتسنى للمسؤولين تبرير أعمالهم و التقرب أكثر من المواطنين .
- ضرورة الإسراع في تنفيذ المخططات المحلية للتنمية المحلية .
- تنظيم و تطوير المشاركة الشعبية بالشكل الذي يسمح للمواطنين المحليين المساهمة في إقتراح و تنفيذ مختلف المشاريع ،و العمل على تفعيل دور الحركة الجمعوية المحلية و تدعيمها بالإمكانيات المالية و البشرية التي تحتاجها .
- تفعيل نظام الرقابة على النفقات العمومية على المستوى المحلي بما يسمح بضمان أكثر فعالية و مردودية للبرامج التنموية التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة ، إلى جانب أنها تسمح بمحاربة السلوكات و الممارسات التي من شأنها أن تسيء إستعمال المال العام من خلال إستعماله لأغراض لا تهدف لتحقيق الصالح العام .⁽²⁾
- و بالرغم من الخطوات الكبيرة التي حققتها الإدارة المحلية في التشييد الإقتصادي و الإجتماعي والثقافي ، إلاّ أنّ المساهمة تبقى نسبية و ضئيلة ، و يجب على الإدارة المحلية التدخل في المعركة الإقتصادية إضافة إلى مهمتها الإدارية في تسيير الشؤون المحلية ، و كذلك ضرورة التزود بالوسائل اللازمة حتى تتمكن من أداء دورها كعامل إقتصادي يساهم في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .
- وبما أنّ البلدية هي القاعدة الأساسية للدولة ، و التي من خلالها يمكن تنفيذ المخططات التنمية المحلية وحتى الوطنية ، وعليه يجب العمل بكلّ جدية لتخطي العقبات و الحواجز للتغلب على العجز الذي تعاني منه العديد من بلديات الوطن و هذا عن طريق إتباع طرق تدفع للتقدم .
- إنّ دراسة الحالة على مستوى الولاية والتعمق فيها يسمح لنا بأخذ صورة شاملة عن الوضعية الحالية للبلديات والمخططات التنموية ، إستلزم القول أنه يجب إتخاذ الإجراءات اللازمة و الكفيلة لمعالجة مشاكلها الأساسية وهذا بالتعاون مع الوزارة الوصية ، و إضافة إلى تظافر جهود المسؤولين سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي، والعمل على الحد من بعض السلوكات التي تجسد عدم المبالاة بالمصلحة الوطنية ، والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق استقرار ملموس لمواكبة هذا التطور المعاش .

1-نور الدين مزباني : ظاهرة النهب الضريبي و اثارها على التنمية المحلية في الجزائر ،الملتقى الوطني الرابع بعنوان تحديات الجماعات المحلية و تطور

اساليب تمويلها ، يومي 10-11 مارس 2010 .

في الأخير، فإن التطورات والتحولات التي يعرفها العالم اليوم تؤكد على ضرورة التكيف معها والإستجابة لمتطلبات الحكم الراشد و الديمقراطية التشاركية من خلال خلق ديناميكية قوية من شأنها تسريع عملية التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

فمن الصعب تحقيق ذلك إلا إذا قمنا بإعداد إستراتيجية جديدة تجمع كل الأطراف الفاعلين في عملية التنمية المحلية، وتكون مبنية نط تسيير جديد للجماعات المحلية يدعم و يشجع إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، ويعتمد على منطق التسيير بالأهداف، تلبية للإحتياجات الحقيقية و الواقعية للسكان المحليين للبلديات الحضرية والريفية، وهذا ما يستوجب التعاون والتنسيق بين مجهودات الدولة المتمثلة في برامج التمويل بشتى أنواعه هذا من جهة، والعمل على وضع برامج علمية وعملية التي تحقق بعث من جديد للمؤسسات التقليدية المحلية الخاصة ، ودعمها بشتى الوسائل حتى تصبح هذه المؤسسات ذات دور انمائي ، من جهة ثانية ، لأن التنمية المحلية يجب أن تعمل في النهاية إلى بناء مواطن محلي مشارك و محرك في نفس الوقت و ليس مواطنا متلقيا للتنمية ، وإلا فقدت التنمية أي معنى موضوعي و ملموس .

كما يجب على أهل الاختصاص السعي المستمر في البحوث العلمية والتطبيقية التي تكشف الواقع المحلي بطاقاته ومشاكله وتضع التشخيص و البدائل أمام أصحاب البرمجة والتخطيط للتنمية مركزيا ومحليا .